

الشيخ حسن بوخمسين/ المؤسسات الأهلية أصبحت اليوم ركيزة من ركائز اقتصاد الدول الكبرى

*عرض الخطبة

قال تعالى : (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : (الساعي في خدمة أخيه كالساعي بين الصفا والمروى) و (من قضى حاجة لأخيه المؤمن قضى الله له يوم القيامة مائة ألف حاجة) ويقول : (قضاء حوائج الإخوان أفضل من عامة الصلاة والصيام) .

من علامات ودلائل الرقي والتطور في يومنا هذا في أي مجتمع انساني بروز وتكريس الحالة المؤسساتية المدنية أي انتشار المراكز والجمعيات والمؤسسات الأهلية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية فيها والاجتماعية والدينية والخدماتية العامة وما إلى ذلك .

ف نجد النقابات والجمعيات العامة مثل نقابة المهندسين والجامعيين والأطباء والصيدلة والمزارعين والتجار والمعلمين وعمال النظافة في المجال الاقتصادي .

وفي الصعيد الاجتماعي نجد الجمعيات التعاونية والخيرية التي لا عدد ولا حصر لها التي تقوم بتأسيسها العديد من الجهات الأهلية في المجتمع وبالخصوص الثرية منها .

وعلى الصعيد الديني المراكز الدينية الثقافية والفكرية وما شابه .

بل نجد أن هناك الكثير من المؤسسات التي قد تعد بالمئات وربما بالآلاف التي يقوم بإنشائها أفراد عاديين مثل جمعيات الأمراض المتعددة أو الجمعيات التي تعنى بشؤون الأفراد كالمعاقين أو كبار السن أو الأطفال وما أشبه أو الجمعيات الأهلية التي تنشأ في الأحياء .

لكننا نفتقد هذه الظاهرة الحضارية في مجتمعنا إلى حد كبير ولو وجدت مثل هذه المؤسسات فإنها توجد بنسبة قليلة جداً وفي مجالات ضيقة مثل (وجود الجمعيات الخيرية في البلاد وإن حدث في الآونة

الأخيرة ظهور بعض الهيئات والتشكيلات الرسمية كالنقابات المتعددة .

وبنظرة سريعة إلى بعض الأرقام والاحصائيات الموثقة والمنشورة تبين لنا مدى الفرق الهائل ما بين تلك الدول المعاصرة المتقدمة وبين دولنا المتخلفة عنها.

- ففي أمريكا إلى عام ٢٠٠٧م يوجد ١٥٥٥٤٢٠ مليون منظمة أهلية يتطوع فيها ما يقارب المائة واثنين مليون شخص .

- وفي فرنسا: في عام ٢٠٠٤م يوجد ٣٨٢ ألف جمعية خيرية يتطوع فيها أكثر من ٢٣ مليون شخص .

- وفي ألمانيا : في عام ٢٠٠٦م يوجد ٤٧٦ ألف جمعية يتطوع فيها ما يقارب ١٨ مليون

فأما في بلادنا العربية والاسلامية فأكبر عدد للمنظمات الأهلية توجد في الجزائر وتليها المغرب حيث يقدر عددها ب ٧٠ ألف جمعية أهلية ومع ذلك يقال أن أغلبها وهمي .

والسؤال الأساسي ما الحاجة الحضارية والهامة التي تدعو إلى تكريس وتنامي هذه الظاهرة المجتمعية والجواب يكمن في الأسباب التالية :-

أولاً) خلق حالة من الابداع والتميز على الصعيد الفردي من خلال التنافس ما بين الافراد على اظهار افضل الطاقات والكفاءات الشخصية وتجييرها لخدمة أبناء المجتمع

فالوازع الذاتي البعيد عن المردود المادي العائد من الدولة مثلا أقوى من الدافع الوظيفي الرسمي الصرف بمعنى عطاء الدكتور وخدمته للآخرين مثالا في الجوانب الصحية من منطلق العطاء الشخصي أقوى من خدمته لهم وهو في وظيفته الرسمية التي يتقاضى ويحصل منها على الأجر المادي المنتظم شهريا ، وكشاهد على ذلك نجد أن ما تقدمه منظمة كمنظمة أطباء بلا حدود الأهلية التطوعية في سائر دول العالم وفي أحلك الظروف وأصعبها كظروف الحروب القاسية لاتقل أهمية وجودة عما تقدمه كبريات المستشفيات الدولية .

وهكذا في سائر الجوانب الانسانية الأخرى

ثانياً) تنمية وتقوية الاقتصاد الوطني

فوجود مثل هذه المؤسسات الأهلية أصبحت اليوم ركيزة من ركائز اقتصاديات الدول الكبرى بحيث يشكل من ٢٠-٣٠٪ من حجم اقتصاد أي دولة من هذه الدول

فعدم الإهتمام بايجاد وتنمية هذه الظاهرة المؤسسية المجتمعية في أي دولة يشكل خسارة اقتصادية كبيرة لها .

ثالثاً) ازاحة جزء من العبء الاقتصادي عن كاهل الدولة

فوجود مثل هذه المؤسسات الاهلية الاجتماعية في مختلف المجالات الحياتية يساهم بشكل كبير في توفير الخدمات الاساسية للفرد في المجتمع التي كان من المفترض أن توفرها الدولة نفسها.

رابعاً) حفظ وحماية الحقوق الفردية الشخصية

فوجود المؤسسات الحقوقية الأهلية المستقلة في اي مجتمع يحمي الفرد العادي من التعديات والتجاوزات التي قد يتعرض لها من قبل بإض المؤسسات الرسمية للدولة

وفي بلادنا السعودية توجد مثل هذه المؤسسات (جمعية /هيئة حقوق الإنسان) وهي تساهم في الدفاع عن جوانب مهمة من حقوق الإنسان السعودي مثل الانتهاكات والتعديات التي تحصل للمرأة والأطفال من قبل الأزواج والآباء أو الحقوق الجنائية المنتهكة

والمشكلة هي في عدم تواصل الفرد العادي السعودي والتفاعل معها والاستفادة منها ومن إمكانياتها وبالخصوص ابناء المنطقة الشرقية كما تشير الإحصائيات إلى ذلك

والسؤال الأخر الآن ماهي الأسباب التي تؤدي إلى ضعف وجود هذه الظاهرة المجتمعية الحضارية في المجتمع

أوجزها في الأسباب التالية :-

(١) قلة الوعي وضعف الإدراك عند الفرد بأهمية وجود مثل هذه المؤسسات لإنعدام أو لا أقلًا ضعف الثقافة الحضارية في هذا الصدد .

فالفرد عندما يعتقد بأن الدولة هي التي يجب أن تتولى هذه المسؤولية وتقوم بإنشاء مثل هذه المؤسسات ولا يجد أي داع أو ضرورة أن يتحمل بأي شيء من المسؤولية في ذلك ، بل قد لا يجد داعيًا في الأساس في إقامة مثل هذه المؤسسات الأهلية المدنية لعدم وجود حاجة لها فالنتيجة هي انعدام المؤسسات الأهلية أو قلتها في المجتمع .

(٢) انعدام المبادرة الشخصية وغلبة روح الأنا عند الكثير منا .

فالبعض منا قد يعي ضرورة وجود مثل هذه المؤسسات لكن الكسل والخمول وضعف الإرادة وحب الذات وعدم الشعور بأهمية العمل من أجل الآخرين كل هذه عوامل تعيق انطلاق الفرد لإقامة وإنشاء مثل هذه المؤسسات أو المشاركة في إنشاء إحداها والمساهمة بها بفعالية .

وهذه الحالة بطبيعة الحال فيها مخالفة كبيرة للقيم والمفاهيم الدينية التي أكد عليها الاسلام وحث عليها من قيمة حب الآخرين وخدمتهم والعمل من أجلهم إلى قيمة إيثار الآخرين على النفس .

والروايات التي ذكرناها في بداية الحديث : (احب لأخيك ..) و (الساعي ..) كلها تحث وتؤكد على خدمة الناس والعمل لصالحهم .

(٣) المعوقات من بعض الجهات الرسمية .

فالبعض من هذه الجهات المسئولة تتحمل وزر تعطيل إقامة مثل هذه المؤسسات من خلال قوانينها وأنظمتها البيروقراطية المعقدة التي عادة ما تشترط توفيرها لإقامة مثل هذه المؤسسات المدنية .

والعامل الأمني الرسمي الذي تختلقه الجهات الأمنية الرسمية مع شديد الأسف هو العائق الأهم في طريق انتشار مثل هذه المؤسسات الاجتماعية في بلادنا .

(٤) المثبطون والسلبيون في المجتمع

فالبعض القليل من مرضى النفوس لا يكتفي بعدم المشاركة والإسهام في إنشاء مؤسسة أهلية ما بل وكنوع من التبرير المرضي الإجرامي للذات قد يندفع إلى ترويج الدعاية والشائعات المغرضة على مشروعها وبرنامجها الاجتماعي أو القائمين عليها من خلال التشكيك في إخلاصهم وصدقيتهم الأخلاقية .

وما قد يساعد على ذلك مع الأسف وجود بعض الاختلافات والنزاعات عند المصتدين في إدارة مثل هذه المؤسسات المدنية .

